وشركات الاسلحة التي تشكل ما يمكن تعريفه بـ « المركب العسكري الصناعي » بالعمل من اجل توسيع نشاطاتها ومن اجل الزيادة في الإنفاق العسكري والبحث عن عقود دفاع مع بلدان اخرى .

وكان عالم الإجتماع الاميركي س . رايت ميلز قد صاغ مصطلح « المركب العسكري الصناعي » في عام ١٩٥٦ (٩٤) ، ليعرف النخبة الحاكمة في المجتمع الاميركي التي ازيلت من بينها الحواجز التي قد تبعد ، في اي مكان آخر ، الجامعي عن الموظف ، والعسكري عن رئيس المصنع . فالبعض منهم يترك بكل سهولة زي الجنرال والاميرال ليرتدي بذلة رئيس المؤسسة الصناعية الكبرى ، او ليحتل منصب سفير في منطقة ساخنة من العالم ، بينما يتخلى البعض الاخر مؤقتا عن المصرف او الصناعة لكي يعمل في الحكومة او السلك الديبلوماسي ، ويعمل كل هؤلاء في إطار سياسة « تدور بمجملها حول محور المصالح الكبرى للإمبراطورية »(٩٥) .

وقد ازدادت اهمية دور العسكريين الاميركيين في المجال السياسي منذ الحرب العالمية الثانية ، حيث تستدعيهم شركات كثيرة للعمل عندما يبلغون سن التقاعد فيفتحوا امامها ابواب البنتاغون موزع العقود في مجال صناعات الاسلحة ، مما ادى إلى بروز روابط إقتصادية وشخصية حميمة بين القادة العسكريين وقادة اقوى الشركات الصناعية التي تأخذ حصة الاسد عند توزيع عقود البنتاغون (٩٦) .

وقد وصف كلود جوليان في عام ١٩٧٠ قوة الجهاز العسكري الاميركي على الشكل التالي : « يشكل الجهاز العسكري للامبراطورية اقوى مؤسسة اقتصادية في الولايات المتحدة . فقوته وفعاليته لا تقاسان بالنسبة لمساحة الارض الوطنية الاميركية ولا بالنسبة إلى الثروات الهائلة التي اوكلت لهذا الجهاز مهمة السهر عليها . هذه الثروات تضرب جذورها في سائر انحاء العالم تقريباً ... ولحماية هذه الثروات لا يكفي تأمين الدفاع عن اراض شاسعة بين الاطلسي والباسيفيكي ، بل ينبغي ايضاً الدفاع عن المناجم والمزارع في اميركا اللّاتينية او في جنوب شرق آسيا وآبار البترول في الشرق الاوسط ، والمصادر الطبيعية على حدود كندا وثروات افريقيا التي لم يكد يبدا استغلالها ، واخيراً حماية الطاقة الصناعية في اوروبا الغربية حيث تتدفق الرساميل الاميركية » (٩٧) .

وقد عبر الرئيس ايزنهاور عن قوة المركب العسكري الصناعي عام ١٩٦١ ، عندما قال قبل تسليمه الحكم الى كنيدي : « في الهيئات الحكومية علينا ان نمنع هذا المركب العسكري الصناعي من الحصول على تأثير مفرط ، سواء كان ذلك بشكل ارادي ام لا . ان ثمة امكانية وسوف تبقى لان تزيد قوة هذا المركب تزايداً **ليس له من مبرر ، وبشكل مدمرة** »(٩٨) .

ولإعطاء فكرة موجزة عن ضخامة هذه المؤسسة يمكن ذكر الحقائق التالية : توظف وزارة الدفاع الاميركية حوالى ٣٠ الف موظف ، ويبلغ مجموع الافراد الذين يعملون لصالح البنتاغون حوالى خمسة ملايين ، يعمل نصفهم تقريباً في الجيش والقوات الجوية والبحرية ومشاة البحرية ، ويوجد في سجلات الاحتياط حوالى ٤٠ مليون اميركي . وتملك وزارة الدفاع من بنايات وتجهيزات ما تقدر قيمته بـ ٢٠٠ مليار دولار ، وهذا يتعدى ممتلكات ٦٥ مؤسسة صناعية ضخمة في الولايات المتحدة . ويعتبر البنتاغون اكبر مشتر ؛ فقد تم في عام ١٩٦٩ ، مثلاً ، إبرام